يونيو 2017

# تضخم البطالة في فلسطين


## نضال خرعوبا

## (فلسطين)



**الملخص التنفيذي:**

تعد البطالة العالية في فلسطين من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على إرهاق مستقبل الشعب الفلسطيني في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية كالممارسات الإسرائيلية المستمرة يوميا والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال على الشعب والحكومة الفلسطينية كالضرائب، الإغلاقات الأمنية، الإجراءات التعسفية والانتهاكات اليومية بالإضافة إلى عدم موائمة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وضعف/محدودية القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني وغيرها من الممارسات التي قد ساهمت في تلك الأزمة الخانقة.


**تعريف المشكلة**

يعد التضخم في الاقتصاد الفلسطيني أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني على المستوى المحلي الكلي، ويعرف عادة بأنه الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار العامة ولوقت طويل. فالبطالة، ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، وانخفاض الأجور والحد الأدنى للأجور رغم وجود التضخم الاقتصادي، يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني من حقه في العيش كريم.

وتكمن أهمية هذه الورقة في غاية المسؤولية الاجتماعية والحراك الوطني المجتمعي لأنها تعبر عن قضية مجتمع فلسطيني بأكمله، وأيضا لأن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع شاب ونسبة التعليم بداخله عالية جدا كما أن نسبة البطالة عالية جدا أيضا.

**الاطار العام:**

تنبع أهمية واهتمام المجتمع المحلي والمؤسسات الرائدة في فلسطين بالإضافة إلى الباحثين العلميين مدى اهتمامهم في هذه القضية نظرا للإحصائيات أدناه:

- معدل البطالة في فلسطين 26.9٪ في عام 2016 ، و25.9٪ في عام 2015.
- العدد الإجمالي للشعب الفلسطيني في عام 2016 هو 4.81 مليون نسمة.
- عدد العاطلين عن العمل في فلسطين عام 2016 هو 360500 شخص، 206800 قطاع غزة المحاصر و153700 شخص في الضفة الغربية.
- معدل بطالة الشباب بين 40 % للشباب و63% للشابات في عام 2014.
- أكثر من 70 في المائة من الفلسطينيين دون سن 30 عاما ويواجهون صعوبات بالغة في العثور على وظيفة بعد تخرجهم..
- معدل التضخم الاقتصادي في فلسطين 0.62٪ في فبراير من عام 2017.
- معدل التضخم في فلسطين 3.54 % في الفترة من عام 1998 حتى عام 2017،
- أعلى مستوى للتضخم الاقتصادي 15.08 % في تموز 2016.
- هذا التلاعب في التضخم الاقتصادي قد سبب اختلال في التوازن الاقتصادي ،المعيشة، والحياة الكريمة وبناء المستقبل، لأن التضخم الاقتصادي هو تضخم مستورد.
- نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 19.3 % من مجموع النساء العاملات في عام 2016 مقابل 10.3 في المائة في عام 2001.
- نسبة مشاركة الذكور كانت 71.6 % سنة 2016.
- بلغت معدلات الأجور اليومية بين الإناث والذكور (83.3 شيكل- 20.75 دولار) أما الذكور( 114.1 شيكل - 28.5 دولار).
- الحد الأدنى للأجور للعمال الفلسطينيين يجب أن يكون 1450 شيكل (362 $)، وحتى الآن لا يوجد قانون لفرض وتنفيذ هذه اللائحة (التي يمكن أن تزيد من الأزمات المالية الفلسطينية لحياتهم اليومية على الرغم من التضخم الاقتصادي).

- منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام 2000، أصبحت الظروف الإنسانية والاقتصادية تتراجع بسبب القيود والممارسات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. لذلك كان تأثير الانتهاكات الإسرائيلية كمصادرة الأراضي، بناء المستوطنات في الأراضي الزراعية، مصادرة المياه، الجدار الفاصل، الحواجز الإسرائيلية، العزل الجغرافي ما بين قطاع غزة

والضفة الغربية والمداهمات اليومية المستمرة أثر كبير في تضخم البطالة في فلسطين، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم السماح للسلطة الفلسطينية بإنشاء مشاريع تنموية واقتصادية حكومية إلا بموافقة إسرائيلية، إضافة إلى تضييق الخناق على القطاع الخاص بما يلاءم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الإسرائيلية للسماح لهم بتنفيذ مشاريعهم الخاصة. لذلك، تعتبر من الأسباب التي فاقمت وساهمت في تضخم البطالة في فلسطين، مما ساعد أيضا في ازدياد نسبة التضخم الاقتصادي.

- عدم تبني هذه الورقة من قبل الجهات الدولية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي لأنها قد تتعارض مع سياساتهم.
- عدم تبني هذه الورقة من قبل الجهات الفلسطينية الحكومية لأن فحوى وتوصيات هذه الورقة قد تتعارض مع السياسات الخارجية الداعمة للجانب الحكومي.
- بحاجة لدراسة أعمق لهذا الموضوع الذي يلامسجوهر المشكلة الفلسطينية لدى المجتمع ككل

- هذه الورقة قد تلفت انتباه العديد من المؤسسات المحلية والدولية والجهات الداعمة للتنمية والجهات المختصة، لأنها تعبر عن قضية مجتمع فلسطيني بأكمله. وأيضا لأن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع شاب، نسبة التعليم بداخله عالية جدا كما أن نسبة البطالة عالية جدا أيضا.

## التوصيات:

- النظر في برامج التوظيف والإغاثة الطارئة والمؤقتة التي انتشرت في السنوات الأخيرة، نظرا لمحدودية مردود هذه النتائج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته.
- العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني 2007 والعمل على مراجعة دقيقة وشاملة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.
- حل شامل للقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- التوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، والعمل على خلق مشاريع تنموية طويلة الأمد للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية.
- دعم المنشات الاقتصادية والورش الصناعية المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي.

- الشراكة الحقيقية والعمل الجاد ما بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني كونه يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.
- تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة والريادية الشبابية المرتبطة بالتكنولوجيا والتجارة، ووضع خطط للتدريب المهني والفني والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية من كافة النواحي القانونية والأمنية والاقتصادية.
- تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية وتشجيع التقاعد المبكر لتوظيف جيل قادر على عمليات التغيير والتنمية والتطور التكنولوجي.
- العمل الجاد على تنفيذ قرار الحد الأدنى من الأجور.
- العمل على الارتقاء ومساندة المرأة وتمكينها في المجتمع حتى تصبح بالتوازي للقوه العاملة مع غيرها من الذكور.
- العمل على منع الوظائف الازدواجية داخل الدولة.
- الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية وأهمها القطاع الزراعي.
- تشجيع التعليم الفني والمهني للشباب الفلسطيني من خلال فتح مراكز تدريب مهنية وفنية.
- ربط إستراتيجية التعليم العالي مع سياسات التشغيل الفلسطينية، وتحفيز الجامعات أيضا على مواكبة التخطيط الاستراتيجي بما يتناسب مع سوق العمل نحو التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:


- http://www.tradingeconomics.com/palestine/inflation-cpi
- http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Quarterly%20Reports/Inflation%20Reports/Inf_Rep_2nd_15_En.pdf
- http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2262.pdf
- http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1654&mid=3171&wversion=Staging
- http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16472